

Distr.  
LIMITED

TD/B/CN.2/L.1/Add.2  
21 January 1993

ARABIC  
Original : ENGLISH

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية  
اللجنة الدائمة المعنية بتحفيظ الفقر  
الدورة الأولى  
جنيف ، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣  
البند ٦ من جدول الأعمال

## مشروع تقرير اللجنة الدائمة المعنية بتحفيظ الفقر عن دورتها الأولى

المعقدة في قصر الأمم ، جنيف  
في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣

المقرر: السيد ر. كونراث (الولايات المتحدة الأمريكية)

اضافة

## المحتويات

### الفقرات المفحة

### الفمل

ال الأول - وضع برنامج عمل اللجنة الدائمة (البند ٣ من جدول الأعمال) ..... ٩٨ - ١٣٨ (تابع) ..... ٢
--

## الفصل الأول

### وضع برنامج عمل اللجنة الدائمة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

(تابع)

٩٨ - قال ممثل أمانة الكومونولث إن مشاورات الكومونولث بشأن تخفيف الفقر في الريف ، التي عقدت في كولومبو ، سري لانكا ، في عام ١٩٩٦ ، كانت نتيجة لبرنامج العمل الذي تنفذه الأمانة حالياً بشأن تقليل الفقر . وأضاف أن المشاورات دارت حول مت قضايا رئيسية هي تحديد المشكلة وخصائص الفقراء ، والنهج السياسية المحددة للتكمي للفقر ، وتمكين برامج تخفيف الفقر ، وتطويرها وتنفيذها ، ومواردها واستدامتها ، وأخيراً ، أدوار المشتركين في برامج تخفيف الفقر . وعموماً ، بُرِزَ عنصران رئيسيان من المناقشات: الأول هو أنه وضع إطار عام لأدراجه أهداف تقليل الفقر بصورة محددة في سياق استراتيجيات النمو . ووُجِدَ أن التركيز على القطاع الريفي يعتبر حيوياً في سياسات وبرامج تقليل الفقر ما دامت الأغلبية الساحقة من الفقراء توجد في المناطق الريفية . والثاني هو أنه تم تقديم مسلسلة من التوصيات التفصيلية لتنمية الصعوبات الحالية التي يواجهها الفقراء . وكانت أقوى وأبرز رسائلة للمشاورات هي ضرورة أن يكون هناك تعهد طويل الأجل ببذل جهود منسقة ، من جانب جميع المشتركين ، لتقليل الفقر كهدف أساسي للسياسات والبرامج الوطنية ، مع تخصيص موارد على مستوى هذا التركيز . وعلاوة على ذلك ، تبقى الحاجة إلى اتخاذ تدابير مؤقتة لتنمية الصعوبات المباشرة التي يواجهها الفقراء ، وتشمل الاحتياجات المحددة وضع أهداف لتنمية الفقر بصورة فعالة ، ومساعدة الفقراء على المشاركة مشاركة كاملة في عملية النمو ، ورصد وتقييم برامج التكمي للفقر وتبادل الخبرات بشأن المبادرات الناجحة . وأخيراً ، أكد أن أمانة الكومونولث مستعدة للتعاون مع الأونكتاد والوكالات الأخرى في مساعيها لتنمية الفقر .

٩٩ - وقال ممثل برограмم الأمم المتحدة الإنمائي إن البرنامج يدعم التنمية البشرية ويجري تكثيف الجهود لدعم تدابير السياسات العامة والأنشطة التنفيذية التي تستهدف توسيع نطاق الإمكانيات المتاحة للفقراء لاستيفاء احتياجاتهم الأساسية وتنمية كامل قدراتهم ، فضلاً عن نشر تقارير متواالية عن التنمية البشرية ، وقال إن البرنامج يقوم ، على المستوى الاقتصادي الكلي ، بمساعدة الحكومات في معالجة القضايا المتعلقة بالتكمي للفقر بانتظام كجزء من استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية والمحلي ، بينما يقوم ، على مستوى الهيكل ، بمساعدة البلدان النامية

في جهودها لتحقيق اللامركزية . وقال إن تعزيز الخدمات الأساسية هو المجال التقليدي الرئيسي لعمل البرنامج من أجل تخفيف الفقر ، مع التركيز على التعليم الابتدائي والمهني وأصلاح المناهج الدرامية والرعاية الصحية الوقائية الأولية ومخططات الامكان بالجهود الذاتية وتوريد المياه بكلفة منخفضة ، والمرافق الصحية ، والطاقة وتوفير سبل الضمان الاجتماعي . وأضاف أن تزويد القراء بفرص الوصول إلى الدخل/الأصول المنتجة يمثل مجالاً من المجالات المتنامية بسرعة لتدخل البرنامج بما يشمله من توفير الكثير من فرص العمل واقامة المنشآت الصغيرة الحجم وبرامج الايثمان التي تستهدف القراء . وترتبط سمة من السمات الرئيسية الأخرى لبرامج تخفيف الفقر التي يدعمها البرنامج بالجهود التي يبذلها لتحسين حالة المرأة . وقال إن الأدلة في مجموعها تشير أن المشاريع الناجحة تتتمثل فيما يظهر ، بصفة عامة ، في المشاريع التي تطبق فيها مناهج المشاركة المجتمعية والمشاريع التي شارك في تنفيذها المنظمات غير الحكومية .

١٠٠ - وقال إن مجلس الادارة حدد قضيّتا اجتثاث الفقر ومشاركة أفراد المجتمع المحلي بوصفهما مجالاً الأولوية الخامس والسادس في تحقيق هدف بناء القدرات الوطنية . وقد خصمت لدوره البرمجة الخامسة موارد مقدارها ٢٠ مليون دولار من موارد البرامج الخاصة لدعيم تطوير المفاهيم والطرائق والسياسات والاستراتيجيات الالزمة لاجتثاث الفقر وتعزيز الممارسات الانمائية للمشاركة وتعزيزها . ومن شأن هذا أن يسهل استجابة البرنامج لطلبات الحكومات في شكل خبرة فنية ومعلومات على السواء فضلاً عن تقديم تمويل إضافي . وأكد التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمشاركة في ترتيبات التبادل والتعاون التي ستسفر عنها مناقشات اللجنة .

١٠١ - وقال ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن اللاجئين هم أفقر القراء . وإن أغلبيتهم ، التي يتكون ٨٠ في المائة منها من النساء والأطفال ، من البلدان النامية وتوجد في أفق المدن من بعض أفق البلدان في العالم . وأضاف أن الأسباب التي تدفع اللاجئين إلى مفادة بلدانهم ترتبط دوماً بانتهاك حقوق الإنسان الأساسية لهم ، وإن لم يعد من الممكن إنكار الرابطة بين النزوح الجماعي وإنعدام التنمية . وفي مثل هذه الظروف ، فإن الحلول الدائمة للنزوح الجماعي ، تتوقف إلى حد كبير ، على المبادرات الانمائية . وهكذا ، فإن ثمة ترابطًا حتمياً بين الإغاثة وإعادة التأهيل وإعادة البناء والتنمية . وعلى الرغم من أن المفوضية ليست وكالة انمائية ، فإنها تدرك ضرورة ايجاد رابطة بين معونة اللاجئين والتنمية . وتحمّل المفوضية زيادة التعاون فيما بين الوكالات لمساعدة اللاجئين والعائدين . ويمكن للمبادرات الحديثة لتشجيع زيادة التعاون والتنسيق في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها (مثل قرار الجمعية العامة ٤٤/١٣٧) وقرار المجلس الاقتصادي

والاجتماعي ١٩٩٠/٧٨) أن تؤدي إلى تعزيز التعاون والتنسيق . وقال إن العمل بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة باللاجئين والتنمية الذي تنهض به المفوضية في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية (العمليات) قد استكمل في الدورة العادية الأولى للجنة في عام ١٩٩٥ .

١٠٢ - وقال ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة إن تفاقم الفقر يعزى إلى الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، ونجاح الايديولوجية الليبرالية الجديدة في الثمانينات والتسعينات ، وتأثير برامج التكيف الهيكلي التي أوصى بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

١٠٣ - وقال إن مفتاح تقليل الفقر هو توفير المزيد من فرص العمل . وفي هذا الصدد ، أبدى أسفه لعدم اهتمام الحكومات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية بایجاد فرص للعمل وعتب على حكومات البلدان النامية لتأييدها نمو العمالة المنخفضة الانتاجية في القطاع غير الرسمي .

١٠٤ - وقال إنه يمكن أيضاً أن يعزى الفقر في بلدان كثيرة إلى انخفاض الأجور التي يدفعها أرباب العمل المحليون والأجانب ، وإلى قيام الحكومات بتنفيذ مسياسات تهدف إلى اجتذاب المستثمرين الأجانب عن طريق استراتيجيات الأجور المنخفضة التي تضرّر المجموعات الضعيفة من مكانتها لدوامة تدني الأجور .

١٠٥ - وأضاف أنه يتطلب معالجة الفقر مباشرة عن طريق القطاع العام الذي ينبغي أن يحدد القطاعات الكثيفة العمالة وأن يشجعها ، وأن يوفر نوعية أفضل من التعليم والتدريب والإسكان والفوائد الاجتماعية لأشد الناس فقراً . وينبغي أيضاً السعي إلى توسيع نظام الضرائب لاستيفاء الاحتياجات الازمة للاستثمار وتوفير سبل الضمان الاجتماعي .

١٠٦ - وقال إن من الأهمية بمكان أن تزيد البلدان الصناعية معونتها إلى البلدان النامية وأن تخفض ديونها وأن تؤيد من خلال "الغات" مصالحها في النظام التجاري الدولي . وأخيراً ، قال إن هناك حاجة ملحة إلى إعطاء دفعة للاقتصاد العالمي لتوفير فرص عمل أفضل على المستوى العالمي .

١٠٧ - وقال ممثل المجلس الدولي للوكالات الطوعية إنه يتحدث باسم المنظمات غير الحكومية ، المفهوم أنها منظمات لا تسعى لتحقيق الربح وأنها مهتمة بالتحفيز الاجتماعي . وأضاف أن المنظمات غير الحكومية حولت حتى الآن ما قيمته ٦ مليارات من

الدولارات منويا إلى بلدان الجنوب ، وأن اهتمام المنظمات غير الحكومية لا يكمن فقط في تخفيف الفقر ولكن بالآخر في اجتثاثه . وينبغي للجنة أن تبدأ مسلة من الأعمال التحليلية المتعمقة لأسباب الفقر وأن تبحث على نحو حاسم الأسباب التي تدعو إلى معيشة أكثر من مليار من البشر اليوم تحت خط الفقر ولماذا أدت عقود التنمية إلى زيادة الفقر على الرغم من التدابير التي اتخذت لتفعيله .

١٠٨ - ومض قائلا إن المسائل التي يمكن للجنة أن تقوم بدراستها تشمل: التباين في توزيع الدخل على المستوى العالمي وعدم التكافؤ في الوصول إلى التكنولوجيا ، وال العلاقة بين السكان والوصول إلى الموارد ، المالية منها وغير المالية ، والعلاقة بين الديون الخارجية وهروب رأس المال والتحويلات الصافية للموارد من الجنوب إلى الشمال والفقير ، وتأثير برامج التكيف الهيكلي على حالة الفقراء ، أي ما ينجم عنها من تفاقم فقرهم ، دور فعالية المساعدة الدولية ، ومدى الارتباط بين الفقر والتتحول إلى الديمocratie ، والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة كشرطين أساسيين لحل مشاكل الفقر . وقال إنه يمكن للجنة أيضا أن تنظر في مسائل أخرى مثل أسباب معيشة مليار من البشر تحت خط الفقر في مناطق معرضة للكوارث الطبيعية ، ودور الدولة في مجال الضمان الاجتماعي . وأخيرا ، فإن من المهم أن تقدم البلدان المتقدمة إلى اللجنة خبراتها فيما يتعلق بكيفية معالجة الفقر وتهميشه في مجتمعاتها .

١٠٩ - وقال ممثل مركز التجارة الدولية إنه على الرغم من كون الفقر ظاهرة تؤثر على المناطق الريفية والحضرية على السواء ، فإن عمل المركز فيما يتعلق بتخفيف الفقر يندرج بصورة محددة في سياق التنمية الريفية . ومن الاعتبارات التي دعت إلى ذلك أن أغلبية السكان في العالم النامي تعيش في مناطق ريفية حيث لا ينتشر الفقر فحسب ولكنه يزداد سوءا . ويعتمد برنامج المركز على فكرة بسيطة ولكنها عملية وهي أن السبب الأساسي لل الفقر هو عدم وجود عمل منتج منتظم مقترن بدخل مجز . وقال إنه في إطار ولاية المركز بشأن "ترويج الصادرات وتعزيز التجارة" ، يسعى البرنامج إلى إيجاد فرص للعمل وللدخل في الريف عن طريق تحسين القدرة على توفير الصادرات وتنمية الأسواق . وقال إن السمة المميزة للمفهوم هي تركيزه على البعد البشري . ويؤكد البرنامج على تحقيق أعلى قيمة مضافة محلية ممكنة في تنمية الصادرات والتماس تأييد الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وشيوخ القرى والمنظمات ذات الصلة . ويؤكد البرنامج على البناء المؤسسي الوطني ويلتمس تعاون المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة . وقال إن المكاتب الإقليمية للمركز قات ، بمبادرة منها ، بتنفيذ مشاريع لتنمية الصادرات من الريف أساسا ، وإن المركز يعتمد التمدد عن طريق هذه الجهود لمشكلة الفقر في الريف في إطار ولايته .

١٠ - وقال ممثل صندوق النقد الدولي إن الولاية الرئيسية للصندوق هي مساعدة البلدان الأعضاء على إبقاء أو استعادة السياسات المفاضة إلى النمو واستقرار موازين المدفوعات والأسمار وزيادة الانفتاح الاقتصادي . ويولي الصندوق المزيد من الاهتمام لمسألة الفقر وللمسائل الاجتماعية الأخرى ويسعى إلى العمل مع البلدان الأعضاء لوضع مجموعة السياسات الملائمة للتمويل والتكييف وللحفر الدعم المالي المطلوب . ويسعى ازدياد الوعي بضرورة معالجة المشاكل الهيكيلية العميقة الجذور والإطار الزمني المرتبط بها ، حيث تحول في الصندوق من التركيز الأصلي على مشاكل موازين المدفوعات إلى التركيز على القضايا الهيكيلية مع إيلاء أهمية مناظرة لضعف قطاعات المجتمع في البلد المعنى . ويسود في الصندوق ، كما في غيره ، اقتناع بأنه تقع على كل بلد المسؤولية الأولى في تحقيق ومواصلة توازنها الداخلي والخارجي . وقال إن الإطار الاقتصادي الكلي حاسم لتحقيق النمو المرتفع الجودة . وأضاف أن الصندوق أنشأ تسهيلات محددة لتوفير الدعم المالي اللازم لهذه الجهود في البلدان المنخفضة الدخل وأن المجلس أعطى ، لدى قيامه بذلك ، توجيهات إلى الموظفين بشأن المسائل الاجتماعية عموما . وبناء على ذلك ، زاد الاهتمام بالجوانب الاجتماعية في أعمال الصندوق . واختتم بيأنه قائلا إن الصندوق زاد بانتظام من قدرته على تقديم الدعم إلى البلدان الأعضاء التي تنتهج سياسات لمساعدة القراء . كما أن معالجة هذه المسائل تمثل عملية متطرفة وأن من العناصر الهامة للاستراتيجية هي توفير مساعدة خاصة للبلدان الأعضاء .

١١ - وقال ممثل ادارة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إن الأمين العام قد قرر ، في إطار إعادة تشكيل المجال الاقتصادي في منظومة الأمم المتحدة ، إنشاء ثلاثة إدارات منفصلة . ومهمة الإدارة الأولى ، وهي إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة ، هي وضع السياسات بالتركيز على تكامل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في قضايا تنسيق السياسات الشاملة وذلك في مجالات مثل تكييف النمو ، والفقر ، والجوع وسوء التغذية . ومن شأن الإدارة الثانية ، وهي إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات ، أن تركز على جمع الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية ونشرها وتحليل الاتجاهات الطويلة الأجل . وستكون الإدارة الثالثة ، وهي إدارة خدمات دعم التنمية وتنظيمها ، بمثابة مركز تنسيق لتوفير خدمات تنظيمية من أجل التعاون التقني وستعمل كوكالة منفذة في مجالات مختارة شاملة لعدة قطاعات ، مع التركيز على المفهومين المترافقين وهما التنمية المؤسسية وتنمية الموارد البشرية وعلى تعزيز مساهمة المجموعات الاجتماعية المختلفة في التنمية . إن التعاون التقني مع البلدان النامية في المجالات المذكورة أعلاه سيركز بوجه خاص على احتياجات أقل البلدان نموا ، وكذلك على احتياجات البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية . وإدارة خدمات دعم التنمية وتنظيمها يسرها أن تساعد في تنفيذ جميع

المشاريع التي تدخل ضمن مجالات اختصاصها بهدف التخفيف من حدة الفقر واستئصاله وذلك بتزويد البلدان النامية بالخبراء ، والمعدات ، والتدريب الملائم .

١١٢ - وقال ممثل كينيا إن الوثيقة التي اعدتها الأمانة تعكس روح كرتاخينا الجديدة . وينبغي للجنة الدائمة أن تكون انتقائية في عملها وأن تجري الحوار على الوجهة العملية الذي يسمح لها بترتيب أولويات القضايا ووضع برنامج عمل معقول . وينبغي جمع القضايا التي ميّزت بها بروتوكول العمل في جزءين ، يخص الأوليّة لتعيين القضايا والمشاكل على أساس نظام أولويات القضايا ووضع برنامج عمل معقول . ومن الأهمية بمكان تعريف "الفقر" و"القراء" تعريفاً مختصراً للتقرير نطاق العمل . وينبغي مناقشة الفقر من حيث ارتباطه بجماعات مختارة من الناس ، ومن حيث الموقع الجغرافي ، والنساء والشباب والأطفال ، والمعوقين والمتخلفين والمسنين . وأورد ١٢ قضية أيضاً يرى وفده أنّها تتطلب عناية اللجنة . ويجب أن يتعلق الجزء الثاني من برنامج العمل بالجوانب التشفيلية . وينبغي إنشاء نظام المشاورات المنتظمة للتصدي لمشاكل الفقر على شتى المستويات ، ولا بد من التشديد على أهمية اشراك أدنى طبقات السكان الدنيا المستهدفة في عملية اتخاذ القرارات إذا أريّد أن يكون لهذه المشاورات معنى . كما ينبغي التشديد على أهمية دور المرأة ، وبخاصة المرأة الريفية الفقيرة . وأبرز أهمية التنسيق والتعاون والتشاور بين مختلف العناصر الفاعلة في حوار السياسة العامة والتي ينبغي لها أن تقدم توصيات اللجنة بفرض مناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها . وينبغي أيضاً إنشاء آلية لتعيين سبل ووسائل جديدة للتخفيف من حدة الفقر . وأشار أيضاً إلى خطورة النقل العكسي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ، ودعا إلى اتخاذ تدابير لوقف هذا الاتجاه . وتستحق هذه المسألة دراسة ومناقشة على نحو شامل من جانب اللجنة وغيرها من هيئات الأونكتاد المختصة . وأكد أيضاً ضرورة إنشاء آلية لاستعراض وتقدير تنفيذ برنامج عمل اللجنة .

١١٣ - وقال ممثل بوليفيا إنه من أجل حماية القراء من أسوأ آثار الاملاكات الاقتصادية الشاملة التي أجريت في عام ١٩٨٥ ، قامت الحكومة بإنشاء المنندوق الاجتماعي لحالات الطوارئ بهدف توفير عمل مؤقت للذين شردتهم الأزمة الاقتصادية ودعم الخدمات الاجتماعية الأساسية . وإن واحداً من الدروس المستفادّة من تجربة المنندوق الاجتماعي لحالات الطوارئ هو أنه في الوقت الذي يمكن فيه لبرنامج الطوارئ الناشئ عن الطلب المساعدة على تخفيف معاناة البطالة أثناء فترة التكيف ، تبين أن تخفيف حدة الفقر الهيكلي يتطلب مزيداً من التوجيه والعنابة في تحديد أهداف المستثمارات والخدمات .

١١٤ - وقال إن صندوق الاستثمار الاجتماعي الذي أنشئ في عام ١٩٩٠ قد أرسى على أساس هذه المبادئ التوجيهية . وقد أعطى الأولوية للرعاية المحبية الأساسية والتعليم الأولي ببيانه عن نية خامة لاحتياجات المناطق الريفية ، والمناطق الحضرية المنخفضة الدخل ، والمرأة ، والمجموعات الضعيفة الأخرى . والهدف العملي من صندوق الاستثمار الاجتماعي هو زيادة شمول الخدمات وتحسين نوعيتها باتاحة التمويل للاستثمار في الهياكل الأساسية ، والرعاية الصحية الأولية ، وتوفير المياه والمرافق المحبية الأساسية ، والتغذية ، والتعليم الأساسي والتدريب . وقد أنشأ صندوق الاستثمار الاجتماعي آليات لتحسين تحديد أهداف البرامج الاجتماعية وتعزيز الروابط مع الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومع الفئات المجتمعية .

١١٥ - ومن الدروس الأخرى الهامة التي استمدت من خبرة صندوق الاستثمار الاجتماعي معرفة قيمة العلاقات التعاونية مع المنظمات غير الحكومية والمجموعات الخامة الأخرى التي تعمل على المستوى المحلي .

١١٦ - وتم تمويل مشاريع صندوق الاستثمار الاجتماعي من جانب المصارف المحلية والدولية والإقليمية والمانحين الثنائيين على السواء . واستخدم الصندوق موارده بفعالية شديدة بفضل زيادة الشفافية والوسائل الحديثة لصرف المبالغ ، ومنع الفساد والتبييض .

١١٧ - وقال ممثل شيلي إن شيلي بالرغم من أنها نجحت في اصلاح اقتصادها ، فإن مستوى الفقر لا يزال يشكل تحديا خطيرا لحكومة بلده . ولذلك ، اعتمدت الحكومة استراتيجية بهدف ادماج المجموعات الهامشية في التنمية الرئيسية . وفي الوقت الذي أتاح فيه صندوق التضامن الاجتماعي الأغاثة والمساعدة على الأجل القصير لأفراد مجموعات السكان ، فقد ولد أيضا العمل الفعلي الانتاجي والمساعدة الذاتية . كما أنه أتاح الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم ، والتغذية ، والصحة والامكان لصالح الفقراء .

١١٨ - وفيما يتعلق ببرنامج العمل ، قال إنه ينبغي للجنة الدائمة أن تركز على اتخاذ إجراءات عملية على أساس التعاون الدولي الواسع والاستفادة من الخبرات الوطنية المختلفة . وينبغي للجنة أن تجري دراسات متعمقة عن آثر العوامل الخارجية على الفقر وأن تقدم توصيات ملموسة إلى مجلس التجارة والتنمية والمؤتمر ، وأن تضع برنامجا لأنشطة المساعدة التقنية من أجل التخفيف من حدة الفقر بمشاركة جميع البلدان .

١١٩ - ولهذا الفرض ، ينبغي للجنة أن توافق على برنامج عمل من ثلاثة أجزاء . ويجب أن يحدد الجزء الأول صراحة أهداف تبادل الخبرات الوطنية والأنشطة المختلفة المقرر الاضطلاع بها في إطار هذا العنوان . وينبغي للجزء الثاني من البرنامج أن يركز على العوامل الخارجية التي تؤثر على الفقر ، منها على سبيل المثال المساعدة الإنمائية ، والتجارة الدولية والبيئة المستدامة والهجرة . ويجب أن يتضمن الجزء الثالث من برنامج العمل مجموعة من أنشطة المساعدة التقنية التي يمكن تمويلها من المؤسسات المتعددة الأطراف والمساهمات الثنائية ، بهدف تيسير تبادل الخبرات الوطنية .

١٢٠ - وقال ممثل بيرو إن تدابير السياسة العامة التي اعتمدتها حكومة بلده للتصدي لقضايا الفقر ترمي إلى تكميل تدابير أخرى تستهدف الإصلاح الاقتصادي وإنعاش الاقتصاد . ويركز نهج معالجة الفقر على أفراد المجموعات وأشدها ضعفا . وتم اختيار برنامج المساعدة وأنواعها على أساس "خريطة الفقر" ، بينما جرى تعين المجموعات ذات الأولوية على أساس مؤشرات رئيسية في مجال الصحة والتعليم . والهدف من خطة حكومة بلده هو الحد من الفقر بنسبة ١٥ في المائة على الأقل خلال الأعوام القليلة القادمة .

١٢١ - وفي جهود الحكومة الرامية إلى تخفيف حدة الفقر كانت تنمية رأس المال البشري في صميم استراتيجية التنمية الاجتماعية . واعطيت الأولوية لاحتياجات الصحة الأساسية ، والمياه ، والمرافق الصحية والتعليم بایلاء عناية خاصة للمجموعات الهاشمية والضعيفة .

١٢٢ - وقد أنشئ الصندوق الوطني للتعويض الاجتماعي والتنمية الاجتماعية لتمويل وتنفيذ مشاريع استثمارية اجتماعية في جميع أنحاء البلد . والأهداف الأساسية هي تعبئة طاقات العمل لدى الفقراء وتعزيز قدرتهم الانتاجية ، فضلا عن إيجاد أعمال مؤقتة . ومن الناحية القطاعية ، تم إيواء دعم التعليم الأساسي ، وتحسين فرص العمل بالنسبة لأشد النازق فقرا ، وخاصة في المناطق الريفية ، وتحسين مستويات المرافق الصحية والصحة .

١٢٣ - وفيما يتعلق بعمل اللجنة الدائمة ، فقد شملت القضايا التي تتسم بأهمية لحكومة بلده: الخبرات الوطنية المختلفة للتصدي لائر التكيف الهيكلي على الفقراء ، والتدابير التي تستهدف توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات ولا مركزيتها ، والسياسات الفعالة لتوزيع الأغذية على الفقراء ، لا مهما تلك التي تسمح بتجاوز الوسطاء وخفف التكاليف .

١٤ - وقال ممثل الفلبين إن الفقر لا يزال متفشيا في بلده . وبالرغم من تحسن الأوضاع تحسنا طفيفاً منذ عام ١٩٨٨ ، فلا تزال هناك حوالي ٤٨ مليوناً دون حد الفقر .

١٥ - وقال إن حكومة بلده قد وضعت تدابير في مجال السياسة العامة للتخفيف من حدة الفقر تتمنى واحتياجات وموارد قطاعات المجتمع الضعيفة . وإن تزويد أفراد الشعب بسبل النهوض بأنفسهم وتحقيق التنمية البشرية هما في صميم الاستراتيجية . والهدف الرئيسي هو تحسين ميل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وفرص التنمية بتركيز الخدمات الاجتماعية على الفقراء ، وإنشاء شبكات السلامة الاجتماعية ، و إعادة توجيه الموارد العامة نحو الخدمات الاجتماعية الأساسية ، والمناطق الضعيفة ومجموعات بعيتها ، وتوسيع نطاق المخططات لتعزيز أحوال المشردين المادية والاجتماعية ، مع الاسترشاد بأحكام محددة من استراتيجية التنمية الوطنية . ويجري اتخاذ تدابير لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لافقر الجماعات ، وضمان استفادة الفقراء من الأملاك الزراعي وحملهم على خدمات التدريب والارشاد ، ومساعدة الجماعات الفقيرة على تنظيم شؤون حياتها بشكل تعاوني .

١٦ - وقال إن فريقاً استشارياً مشتركاً معنياً بالسياسات ، يضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وبرنامج الأغذية العالمي ويوجهه المجلس الفلبيني للتخفيف من حدة الفقر ، يقوم في الوقت الحاضر بتنفيذ برنامج مشترك للتخفيف من حدة الفقر بالتعاون مع الدوائر الحكومية المختصة . ويركز البرنامج المشترك على المساعدة التقنية ، وبناء القدرات ووضع نهج متكامل لتقديم الخدمات في مناطق مختارة .

١٧ - ويجري تنفيذ برامج خاصة أياً لصالح مناطق لم يكن بالإمكان الوصول إليها بوجه عام لأسباب أمنية وغيرها من الأسباب . وتشمل برامج أخرى المساعدة على التوظيف الذاتي ، وخدمات الرعاية النهارية والتغذية التكميلية ، والرعاية الصحية الأولية ، وتسهيلات منع القروض من منشآت تملكها الحكومة وتسيطر عليها .

١٨ - وأخيراً ، قال إنه يؤيد الدعوة لدرج قضية الفقر والكوارث الطبيعية في برنامج عمل اللجنة الدائمة .

-----